

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

عدم تناول القاعدة المكره

و على كل تقدير، نتسائل حالياً : هل القاعدة تحتوي المكره ليصبح مغلوباً و معذوراً، أم لا يعد المكره مغلوباً إذ لا يناسب إلى الله بل إلى نفسه بسبب المباشرة في الفعل؟

و بدأية تُجيب بأن الإكراه يتقوّم بوجود أجنيّ مكره بحيث يُشترط أن يُهدّه بوعيد و نكال، و إلا لما تكون الإكراه العرفي، فعليه، لو ألزمته و قهره على بيع داره لأُسند ذلك الصنيع إلى نفس المكره عرفاً، فرغم أنه معذور حكماً إلا أنه لا يعد مغلوباً (فعلينا أن نتفطن لهذه النكتة الطريفة) و يعزّز هذا المقال أنه لو أجاز البيع عقيب انعدام الكراهة لتم البيع وفقاً للرأي المحقق السديد، بينما لو لم يُسند البيع إلى المكره لما كان معنى لإنجازه بيعه و تحكيمه، فهذا شاهد حق لإنسانه إليه.

احتضان القاعدة للمجبور

و أما عملية الإجبار القاهرة نظير أن يُفتح فم المرء فيراقق الماء أو السم في جوفه، فهو لا ينطبق عليه عرفاً أنه قد أفتر إذ لم يصدر منه أي فعل أساساً بل الإجبار قد تجلّى من ارتکاب المجبور البائس، فيندرج الإجبار ضمن ما غالب الله، و باختصار، إن محورية القاعدة و موضوعها تحول حول الإسناد إلى الله (نظير الإجبار) أو إلى الإنسان (نظير المكره) عرفاً.

التفكيك ما بين المعذور والمغلوب

ثمة تمايز بين المغلوبية و بين المعذورية، إذ قاعدة ما غالب الله، لا تؤدي إثبات المعذورية في حدّ ذاتها كسائر الأدلة المعذرة بل تحدّ إلى محقّ كافة الأحكام قضاة و أداءً عن أضراب المجنون و المغمى عليه و المريض الشديد و المجبور و... و لذلك لأجل أنه مسند إلى الله فقط، لا لأنّه معذور.

في التالي إن نسبة المعذور تعدّ أعمّ من دائرة المغلوب لأنّه في المغلوب سواء انتسب إلى الله فيظلّ معذوراً دوماً، بينما يعتبر في المغلوب أن يناسب إلى الله فحسب، فتصبح القاعدة أخصّ مطلقاً من أحكام المعذور، و لهذا لا يصح التعبير عن هذه القاعدة: بالقاعدة المعذرة أو بقاعدة التعذير.

منظار بعض الأساتذة تجاه هذه القاعدة

قد صنف بعض الأجلاء^[1] رسالة تُخصّ قاعدة كل ما غالب الله عليه، ثم سماها بـ: قاعدة اختصاص الجزئية و الشرطية و المانعية و وجوب القضاء بغير القاصر و المقصر.

و نلاحظ على تسميتها بأنه قد وضع النتيجة المتخذة اسمًا للقاعدة، وهذا أمر مرفوض و عديم الصواب.

لقد طرح بأن المستفاد من الفهم العرفي هو أن كل إخلال بالوظيفة بسبب خارج عن اختيار المكفر لا يستوجب عليه قضاء ذلك

العمل، و من جملته: من أخل بالعمل بسبب النسيان و الجهل القصوريّ ممن لا يتأتى منه الاحتياط للغفلة و عدم احتمال الخلاف نظير الجاهل المركب في اعتقاده و غفلته، ثم مثل أيضاً بأنه لو استيقن بطلوع الفجر ثم انكشف الخطأ فلا يجب عليه القضاء وفقاً لهذه القاعدة لأن إخلاله بالصلوة كان عن المغلوبية بحيث لم يكن متمكناً عن الاحتياط.

و نلاحظ عليه بأنه يُمكننا الالتزام بتكرّر العمل و قصائه ثانيةً إذ المرتكز المتشرّعي يأبى عن إهمال الصلاة لمجرد المغلوبية حين الأداء، و لهذا يجب عليه القضاء.

و ثانياً من أين جاء المصنف بالاحتياط إذ لم يندرج ضمن القاعدة و لا بعدّ موضوعها، وبالتالي حيث إن الجهل و النسيان قد نسب إليه فلا يعدّ مغلوباً إذن.

ثم قد أكمل مقالته بأنه: لو تخيل بقاء الليل و أفتر فهو مما غالب الله فلا يقضي صومه لأن إفطاره ذلك كان عن عذر المغلوبية.

و لكن نلاحظ عليه بأن القاعدة لا تتحدث عن العذر أو المعدنية بل تتحدث عن المغلوبية من جانب الله، إذ محور القاعدة هي صحة الاستناد و عدمها لا العذر!^[2]

[1] هو سماحة الشيخ محمد القائيني (أدام الله ظله الوارف).

[2] بل الرواية قد عَلَّتْ قائلةً: فالله أولى بالعذر. أي لأنه معذور فيعدّ مغلوباً. نعم إن المعذور هو أعم من المغلوب إلا أنا لا نستطيع أن ننفي العذر أيضاً.